المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية - الدورة الثالثة عشرة 2026

• أمن الخليج والحرب الأميركية – الإسرائيلية على إيران

• السياسات اللغوية في بلدان الخليج العربية: السياقات والتوجهات والمضامين

تشرين الثاني/ نوفمبر 2026

ورقة مرجعية

منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية - الدورة الثالثة عشرة 2026

أمن الخليج والحرب الأميركية – الإسرائيلية على إيران

السياسات اللغوية في بلدان الخليج العربية: السياقات والتوجهات والمضامين

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2026

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

المحور الأول: أمن الخليج والحرب الأميركية – الإسرائيلية على إيران 1

أولًا: التداعيات الأمنية على دول الخليج العربية 2
ثانيًا: القدرات الدفاعية لدول الخليج العربية 3
ثالثًا: مصير التحالفات الأمنية والعسكرية واحتمالات تأثّرها 4
رابعًا: أمن الطاقة 6
خامسًا: مستقبل مجلس التعاون بوصفه صيغة أمنية ودفاعية 7
سادسًا: المحاور المقترحة 9

المحور الثاني: السياسات اللغوية في بلدان الخليج العربية: السياقات والتوجهات والمضامين 10

أولًا: مركزية المسألة اللغوية للدولة الخليجية الحديثة 10
ثانيًا: العربية في مجتمعات الخليج أمام تحدي هيمنة الإنكليزية وتبعاته السوسيولوجية 12
ثالثًا: محاور مقترحة 14

نواظم المشاركة في المنتدى 15

المراجع 16

المحور الأول: أمن الخليج والحرب الأميركية – الإسرائيلية على إيران

أعادت الحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران، والتي هدفت إلى إحداث تغيير جذري فيها، سواء بإسقاط النظام أو إخضاعه، تشكيل البيئة الأمنية في منطقة الخليج، واضعةً إياها في قلب أزمة مركّبة تهدد استقرار دولها، وأمن الملاحة البحرية، وإمدادات الطاقة العالمية. فمع اندلاع شرارة الحرب التي حرضت عليها إسرائيل منذ سنوات طويلة، وأسفرت في ساعتها الأولى عن مقتل عدد من القيادات السياسية والعسكرية والأمنية الإيرانية، وعلى رأسهم المرشد علي خامنئي، بادرت إيران إلى تنفيذ سلسلة من الهجمات شملت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتمثّل الرد الإيراني في إطلاق صواريخ بالستية وصواريخ كروز ومسيرات ضد مواقع ومنشآت عسكرية ومدنية واقتصادية، في إطار استراتيجية تهدف إلى رفع تكلفة المواجهة على الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها، وإحداث صدمة في الاقتصاد العالمي، بما يسهم في الضغط في اتجاه وقف العمليات العسكرية[1].

أصبحت دول الخليج جزءًا لا يتجزأ من مسرح العمليات المتأثر بالصراع، بفعل موقعها الجغرافي ضمن منظومة الطاقة العالمية، وارتباطها الوثيق بشبكات التجارة الدولية[2]، إلى جانب شراكاتها الاستراتيجية الأمنية والعسكرية. وفضّلت، على الرغم من تعرّضها المباشر للهجمات الإيرانية، اتّباع نهجٍ حذر يحقق توازنًا بين الدفاع عن نفسها وتفادي الانجرار إلى مواجهة شاملة مع إيران[3].

ومثّلت هذه الحرب تحديًا غير مسبوق لدول الخليج، حمل في طياته تهديدات أمنية مباشرة وضعتها في قلب المواجهة، مع توقّع استمرار تداعياته حتى بعد انحسار حدّة الصراع[4]. وبذلك، تعود مسألة أمن الخليج العربي إلى الواجهة بوصفها سؤالًا وجوديًا لا مجموعة من التهديدات العابرة، ما يفرض التفكير في مقاربات جديدة وغير تقليدية لحماية أمن المنطقة وضمان استقرارها المستقبلي، خاصة في سياق تنامي الإدراك بأنّ الاعتماد على المنظومات والبنى الأمنية القائمة لم يعد كافيًا لمواجهة التحديات الناشئة.

في هذا السياق، تسعى الدورة الثالثة عشرة من منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية إلى البحث في التحديات الأمنية التي فرضتها الحرب الأميركية – الإسرائيلية ضد إيران على منطقة الخليج العربي وسبل التعامل معها، وقدرة دولها على التكيّف مع هذه التحديات. ويناقش المنتدى دور التحالفات السياسية والعسكرية القائمة، ومدى فاعليتها في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي، خاصة أن المواجهة الراهنة وضعت "الجدوى الاستراتيجية" للترتيبات الأمنية مع الولايات المتحدة موضع مراجعة، وأثارت تساؤلات جوهرية حول نجاعة التحالفات العسكرية في توفير "مظلة أمن" فعّالة تحمي سيادة هذه الدول من التهديدات. ويتناول المنتدى أيضًا أبرز التهديدات الاقتصادية، التي تواجهها دول المنطقة بفعل الحرب، وفي مقدمتها اضطراب صادرات الطاقة، والأمن الطاقوي، إضافة إلى مناقشة مستقبل مجلس التعاون بوصفه إطارًا أمنيًا ودفاعيًا مشتركًا.

---

1 "الهجمات الإيرانية على دول الخليج العربية: الدوافع والتداعيات المحتملة"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2026/3/8، شوهد في 2026/4/5، في: https://acr.ps/1L9BaiE

2 جاسم محمد الكواري، "التحولات الاستراتيجية في أمن الخليج: من التفاوض والردع إلى الانخراط في المواجهة"، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، 2026/3/18، شوهد في 2026/4/5، في: https://acr.ps/1L9Ba2k

3 "مجلس التعاون الخليجي: لن نبقى رهينة لسياسات إيران وسنوجد بدائل لمضيق هرمز"، **الجزيرة**، 2026/3/27، شوهد في 2026/4/6، في: https://acr.ps/1L9B9wt

4 على الرغم من النزعة العامة لتجنب الانخراط المباشر في الصراع، برز تباين واضح في مواقف دول الخليج من الحرب. فقد تبنّت سلطنة عُمان موقفًا صريحًا مناهضًا لها، ودانت علنًا الهجوم على إيران، في حين أكدت قطر على الحلول الدبلوماسية، انسجامًا مع دورها باعتبارها وسيطًا، على الرغم من طرد الملحق العسكري الإيراني عقب استهداف منشأتها الغازية في رأس لفان. في المقابل، بدت الإمارات العربية المتحدة والبحرين أكثر تقبّلًا، على المستوى الاستراتيجي، لفكرة إضعاف إيران عسكريًا، انطلاقًا من نظرتهما لها باعتبارها تهديدًا بنيويًا لأمن الخليج. أما المملكة العربية السعودية، فاتخذت موقفًا أكثر غموضًا؛ إذ إنها تؤكد رسميًا دعم الحلول الدبلوماسية وعدم السماح باستخدام مجالها الجوي لشنّ هجمات، في حين تشير تقارير وتسريبات إلى موقف أكثر تعقيدًا.

أولًا: التداعيات الأمنية على دول الخليج العربية

منذ بداية الحرب، تعرّضت دول الخليج العربية لهجمات مكثفة استهدفت مطاراتها وموانئها وقواعدها العسكرية ومناطقها الحيوية، بما في ذلك منشآت الطاقة والمراكز المالية ومراكز البيانات والمناطق السكنية. وقد تمكنت من صدّ الجزء الأكبر من تلك الهجمات بسبب استثماراتها الكبيرة في أنظمة الدفاع الجوي، التي أثبتت فاعلية كبيرة[5]. فعلى مدى السنوات الماضية، استثمرت دول الخليج في تطوير أنظمة دفاع متقدمة، لا سيما في مجال الدفاع الصاروخي، وعملت على تعزيز علاقاتها الأمنية مع الولايات المتحدة وتعزيز التعاون الإقليمي. وفي الوقت ذاته، سعت إلى تحسين علاقاتها مع إيران بهدف تقليل مخاطر التصعيد والحدّ من احتمالات استهدافها. ومع ذلك، وعلى الرغم من معارضتها العلنية للحرب، وجدت هذه الدول نفسها في قلب الصراع.

أسفرت الهجمات الإيرانية عن تداعيات اقتصادية كبرى على دول الخليج، إذ استهدفت منشآت الطاقة فيها، منذ الساعات الأولى لاندلاع الحرب. ومع تصعيد إسرائيل لهجماتها على منشآت الطاقة الإيرانية[6]، كثفت إيران هجماتها على منشآت الطاقة في دول الخليج العربية، ما أدى إلى توقّف إنتاج الغاز الطبيعي المسال في قطر بعد استهداف منشآتها في رأس لفان - أحد أكبر مراكز صناعة الغاز المسال في العالم[7] - على نحو مباشر، ما أدى إلى إعلانها وقف التصدير استنادًا إلى بند القوة القاهرة. وفي الإمارات العربية المتحدة، اضطرّت السلطات إلى تعليق العمليات في منشأة حبشان للغاز وحقل باب[8]. وتعرّضت مصافي النفط في الكويت والمملكة العربية السعودية لعدة هجمات[9].

في الوقت نفسه، واصلت إيران فرض حصار على **مضيق هرمز**، الذي يمر عبره معظم النفط والغاز المنتجَين في الخليج إلى بقية أنحاء العالم[10]. واضطرت الكويت إلى خفض إنتاجها النفطي إلى مستويات تلبّي احتياجاتها المحلية فقط[11]، نتيجة عجزها عن تصدير الخام بسبب إغلاق المضيق، فضلًا عن محدودية قدرات التخزين. كما أعلن العراق خفض إنتاجه بنحو 1.5 مليون برميل يوميًا، بينما حاولت السعودية التعويض عبر التصدير عن طريق موانئها على البحر الأحمر. وقد تأثرت بذلك حركة التجارة البحرية عبر الخليج إلى حدّ بعيد؛ حيث انخفضت حركة ناقلات النفط عبر مضيق هرمز، ما أعاق نحو 20 في المئة من صادرات النفط والغاز الطبيعي المسال العالمية[12]، ولا يزال نحو 2000 سفينة عالقة في الخليج العربي (بعد أكثر من شهر على اندلاع الحرب)[13]، ما أدى إلى تعطّل سلاسل التوريد العالمية. ورفعت الأزمة تكاليف تشغيل صادرات الطاقة الخليجية، بعدما زادت أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب للسفن العاملة في الخليج خمسة أضعاف. ولا تقتصر التداعيات على قطاع الطاقة؛ إذ يهدد التصعيد أيضًا استراتيجيات التنويع الاقتصادي[14]، مع توقّع تراجع قطاع السياحة في المنطقة بنسبة تراوح بين

---

5 "'Not Our War': Gulf States Weigh up Options as Existential Threat from Iran Conflict Grows," *The Guardian*, 20/3/2026, accessed on 6/4/2026, at: https://acr.ps/1L9B9Re

6 "Iran Blames Israel for Gas Field Attack, Fires Missiles at Qatar and Saudi Energy Facilities," *Reuters*, 17/3/2026, accessed on 6/4/2026, at: https://acr.ps/1L9Ba7p

7 "قطر للطاقة توقف إنتاج الغاز الطبيعي المسال"، **وكالة الأنباء القطرية**، 2/3/2026، شوهد في 5/4/2026، في:https://acr.ps/1L9Bad8

8 "تعليق العمليات بمنشآت حبشان للغاز بالإمارات بعد التصدي لصواريخ"، **رويترز**، 19/3/2026، شوهد في 5/4/2026، في: https://acr.ps/1L9B9Sp

9 استؤنِف تشغيل مصفاة رأس تنورة السعودية بعد توقّفها إثر الهجوم، في 18 آذار/ مارس، ينظر: "استئناف تشغيل مصفاة رأس تنورة السعودية بعد توقفها إثر هجوم بطائرة مسيّرة"، **الشرق**، 18/3/2026، شوهد في 5/4/2026، في: https://acr.ps/1L9B9J3

10 "'Not Our War': Gulf States Weigh up Options as Existential Threat from Iran Conflict Grows."

11 "Kuwait Declares Force Majeure, Cuts Crude Oil Output Due to Middle East Conflict," *Reuters*, 7/3/2026, accessed on 6/4/2026, at: https://acr.ps/1L9B9CV

12 "What a Battle to Reopen the Strait of Hormuz Would Look Like," *The Economist*, 24/3/2026, accessed on 6/4/2026, at: https://acr.ps/1L9B9GH

13 "20,000 Seafarers Stuck in Persian Gulf: Maritime Chief," *The Wall Street Journal*, 26/3/2026, accessed on 6/4/2026, at: https://acr.ps/1L9Ba3X

14 يمكن أن يؤدي أيضًا إلى تآكلٍ أوسع في ثقة المستثمرين. وقد تمتد آثار الحرب لتشمل الاستثمارات السيادية لدول بأكملها. وعلى نطاق أوسع، تواجه مبادرات تنويع الاقتصاد، لا سيما في السعوديّة، تحديات متجددة. فحتى قبل اندلاع الحرب، كانت عدة مشاريع كبرى قد واجهت تأخيرًا وقيودًا في التمويل، إلى جانب تدفقات استثمار أجنبي مباشر أقل من المتوقّع. ويزيد الصراع الراهن من تفاقم هذه الصعوبات من خلال تثبيط الاستثمار الأجنبي المباشر. ينظر:
"Caught in the Crossfire: Gulf Security and Strategy in the US–Israel War on Iran," *The Unit for Political Studies*, Arab Center Washington DC, 19/3/2026, accessed on 6/4/2026, at: https://acr.ps/1L9BakG

11 و27 في المئة في عدد الزوار الدوليين هذا العام، وخسارة تراوح بين 34 و56 مليار دولار في إنفاق الزوار[15]. وأظهرت الهجمات السيبرانية التي استهدفت مراكز البيانات في الإمارات ومملكة البحرين أن البنية التحتية الرقمية أصبحت أيضًا هدفًا في الحرب، بما يهدد طموح دول الخليج إلى أن تصبح مراكز عالمية للمعلومات والتكنولوجيا، في سياق تعرّض أمن أنظمة الحوسبة السحابية وتخزين البيانات والخدمات الرقمية للتهديد.

ثانيًا: القدرات الدفاعية لدول الخليج العربية

كشفت الحرب عن قدرات دفاعية خليجية غير مسبوقة، برهنت عليها نسب النجاح في صدّ الهجمات الإيرانية. ويعود ذلك إلى فاعلية أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي، مع قدرة تشغيلية عالية[16]، مكّنت دول المنطقة من الدفاع عن نفسها، من دون الانزلاق نحو حرب شاملة، بينما ظلّت الأضرار المادية محدودة نسبيًا، واستمرت الحياة الطبيعية إلى حد بعيد. وقد أدّت الاستثمارات الخليجية في أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي المتعدد الطبقات (والتي تجمع بين أنظمة أميركية وأوروبية وروسية وصينية وكورية جنوبية)[17] دورًا حاسمًا في تحقيق هذه النتائج.

استثمرت دول الخليج، على مدى أكثر من عقد، في أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي الحديثة بكثافة، وبنت هياكل دفاعية متعددة الطبقات تتمحور حول قدرات منع الوصول Anti-Access ومنع العمل Denial Area. وأثبتت هذه الاستثمارات قيمتها العملياتية بوضوح. فقد تعاملت مع طيف واسع من التهديدات، شمل الصواريخ البالستية وصواريخ كروز والطائرات المسيّرة الهجومية الأحادية الاتجاه، بل حتى الطائرات التكتيكية. وأسهم التكامل بين الإنذار المبكر والاعتراض المتعدد المجالات والتنسيق بين الأنظمة في حماية السكان المدنيين والمنشآت العسكرية والبنية التحتية الحيوية من الضربات. وتجاوزت معدلات الاعتراض في مختلف أنحاء المنطقة 90 في المئة[18].

إلى جانب ذلك، تمتلك دول المجلس قدرات جوية كبيرة تشمل مئات الطائرات القتالية الحديثة، والمروحيات الهجومية المزوّدة بمدافع متطورة، وُظِّفت لاعتراض الطائرات المسيّرة باستخدام النيران المباشرة، إضافة إلى مخزون كبير من صواريخ جو-جو. أما على المستوى البحري، فتمتلك معظم دول المجلس، باستثناء الكويت، سفنًا مجهّزة بأنظمة صواريخ أرض-جو يمكن استخدامها لاعتراض الطائرات المسيّرة عند الحاجة[19].

وبالتوازي مع هذه القدرات الدفاعية، تمتلك دول الخليج طيفًا متنوعًا من القدرات الهجومية، يشمل صواريخ كروز القادرة على تنفيذ ضربات بعيدة المدى، ومنصات جوية متقدمة ذات مدى قتالي واسع، إضافة إلى أنظمة صواريخ بالستية قصيرة المدى. كما دخلت الطائرات المسيّرة القتالية ضمن هذه المنظومة، على الرغم من أن حجم مخزونها يظل غير مُعلَن في الغالب[20].

---

15 "الهجمات الإيرانية على دول الخليج العربية: الدوافع والتداعيات المحتملة".

16 "How Gulf Defense Capabilities Are Preventing Further Escalation with Iran," Middle East Council on Global Affairs, 15/3/2026, accessed on 6/4/2026, at: https://acr.ps/1L9Ba3q

17 ينظر:
Alia Chughtai & Marium Ali, "What are the GCC's Air Defence Capabilities?" *Al Jazeera*, 19/9/2025, accessed on 6/4/2026, at: https://acr.ps/1L9BabD

18 "How Gulf Defense Capabilities Are Preventing Further Escalation with Iran."

19 تشمل أنظمة الدفاع الجوي المتوسطة المدى لدى الإمارات أنظمة إسرائيلية وكورية جنوبية، ولدى السعودية تشمل أنظمة الدفاع الجوي القصيرة المدى منظومات مثل Avenger Crotaleg وغيرها. وتمتلك دول الخليج عددًا متفاوتًا من السفن المجهّزة بأنظمة SAM، تتصدرها الإمارات تليها السعودية وقطر وعُمان والبحرين. ينظر:
"Defending the Skies of the Arab Gulf States," International Institute for Strategic Studies (IISS), 18/3/2026, accessed on 6/4/2026, at: https://acr.ps/1L9B9R4

20 تشمل صواريخ كروز للهجوم الأرضي التي تمتلكها دول الخليج صواريخ Storm Shadow، التي يصل مداها إلى نحو 400 كيلومتر. وتشمل المنصات الجوية: طائرات تورنادو IDS، وتايفون، وF-15SAg لدى السعودية، وميراج 2000 لدى الإمارات، ورافال وتايفون وF-15SAg لدى قطر، وتمتلك البحرين وقطر والسعودية والإمارات أنظمة صواريخ بالستية قصيرة المدى، تتباين في مداها وقدراتها التشغيلية. وتمتلك جميع دول الخليج، باستثناء البحرين، طائرات مسيّرة قتالية، ينظر:
"The Gulf States' Offensive Options against Iran," International Institute for Strategic Studies (IISS), 16/3/2026, accessed on 6/4/2026, at: https://acr.ps/1L9Ba5N

كما استعانت دول الخليج العربية بشبكة من الشركاء الدوليين الذين يقدّمون دعمًا عسكريًا متنوعًا[21]. وقد شاركت بالفعل طائرات فرنسية وبريطانية في اعتراض طائرات مسيّرة إيرانية كانت تستهدف البحرين وقطر والإمارات. إلى جانب ذلك، تنشر الولايات المتحدة مجموعة من أنظمة الدفاع الجوي، بما في ذلك "ثاد" و"باتريوت"، فضلًا عن طائرات مخصصة لحماية قواعدها في مختلف أنحاء شبه الجزيرة العربية.[22]

وأبرمت دول الخليج العربية، خلال العقد الماضي، سلسلة من صفقات السلاح التي يُتوقَّع أن تدخل الخدمة في المستقبل القريب. ومن المرجّح أن تدفع الحرب الحالية هذه الدول إلى تسريع وتيرة اقتناء مزيد من أنظمة الدفاع الجوي والصواريخ الاعتراضية. وقد وقّعت قطر والسعودية والإمارات بالفعل عقودًا[23] مع أوكرانيا للحصول على أنظمة عملية لاعتراض الطائرات المسيّرة.[24]

يُعدّ إنفاق دول الخليج العربية الدفاعي، مقارنةً بعدد سكّانها، من بين الأعلى في العالم. وقد بلغ عام 2023 نحو 115 مليار دولار. واستحوذت السعودية على الحصة الأكبر، بميزانية لا تقلّ عن 69 مليار دولار، لتحتل المرتبة السابعة عالميًا من حيث الإنفاق العسكري. تليها الإمارات بإنفاق بلغ 20.7 مليار دولار، ثم قطر بـ 9.02 مليارات دولار، والكويت بـ 7.77 مليارات دولار، وعُمان بـ 6.5 مليارات دولار، وأخيرًا البحرين بـ 1.4 مليار دولار[25]. وتمتلك دول مجلس التعاون مجتمِعةً نحو 2000 طائرة عسكرية، من بينها طائرات أف15- F-15 وأف18- F-18[26].

مثّلت الحرب اختبارًا عمليًا واضحًا لجهودٍ استمرت سنواتٍ لتعزيز منظومات الدفاع الجوي الخليجية ودمجها. وقد أثبتت هذه المنظومات فاعلية في مواجهة الهجمات الإيرانية المتواصلة. مع ذلك، تكشف البيانات الميدانية كذلك عن بعض الثغرات، لا سيما في مواجهة الطائرات المسيّرة الهجومية الأحادية الاتجاه، التي تظل أصعب في الاعتراض، فضلًا عن التحديات المتعلقة بالاستدامة والتكامل والتصدّي للتهديدات غير المتكافئة، ما يحفّز على التفكير في إنشاء نظام دفاع جوي إقليمي أكثر تكاملًا وفاعلية.

ومن المرجّح أن يدفع الصراع الراهن نحو تسريع الجهود الرامية إلى تطوير قدرات أكثر فاعلية لمواجهة هذا النوع المتطور من التهديدات. وقد تمثّل الأزمة الحالية دافعًا نحو إنشاء نظام دفاع جوي موحّد يعتمد على بنية تحتية مشتركة، بما يمثّل خطوة نحو بناء إطار أمني إقليمي خليجي أكثر استقلالية، بدلًا من الاكتفاء بالتنسيق الظرفي، وتنويع الشراكات الأمنية والعسكرية. ويعزز هذا التحول قدرة دول المنطقة على التأثير في معادلات الأمن الإقليمي والمساهمة في صياغتها، لا التكيّف معها فحسب. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات هيكلية تحول دون تحقيق هذا التوجه.

ثالثًا: مصير التحالفات الأمنية والعسكرية واحتمالات تأثّرها

أظهرت دول الخليج العربية قدرًا ملحوظًا من ضبط النفس في مواجهة الهجمات الإيرانية، ومع ذلك، من المرجّح أن تمثّل هذه الحرب نقطة تحوّل تدفعها إلى إعادة النظر، جذريًا، في متطلباتها الأمنية. فمع تعرّضها لهجمات إيرانية ثانية خلال أقل من عام، إلى جانب العدوان الإسرائيلي على قطر في أيلول/ سبتمبر 2025،

21 يشمل هذا الدعم طائرات قتالية، وطائرات للإنذار المبكر والتحكم المحمولة جوًا AEW&C، وصواريخ جو-جو، وبطاريات دفاع جوي، وصواريخ اعتراضية إضافية، إلى جانب أنظمة ومتخصصين في مكافحة الطائرات المسيّرة.

22 "Defending the Skies of the Arab Gulf States."

23 "Ukraine and Saudi Arabia Sign Deal on Defence Cooperation, Zelenskiy Says," *Reuters*, 27/3/2026, accessed on 6/4/2026, at: https://acr.ps/1L9B9tP

24 "Defending the Skies of the Arab Gulf States."

25 International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance 2024* (London: Routledge, 2024).

26 "'Not our war': Gulf States Weigh up Options as Existential Threat from Iran Conflict Grows."

على الرغم من وجود قاعدة أميركية على أراضيها، بدأت بعض الدوائر الخليجية تشكّك في جدوى الاعتماد على الولايات المتحدة لضمان أمنها. وبرزت أصوات تعدّ هذا الوجود عبئًا، وأحيانًا سببًا للهجمات، بينما صارت دول الخليج تضطلع بدور حمايته بدلًا من أن يوفّر لها الحماية.[27] وفي المقابل، تدفع أصوات في الولايات المتحدة وإسرائيل نحو استنتاجات معاكسة، ترى أن الحرب تعمّق الاعتماد على واشنطن، وتشجّع على الاندفاع نحو التطبيع، بحيث تصبح إسرائيل طرفًا علنيًا في تحالف إقليمي مع دول الخليج العربية.

لطالما ارتكز النظام الإقليمي في الخليج على الضمانات الأمنية الأميركية في مواجهة إيران، وقد تعزّز هذا الاعتماد مع اعتقاد بعض قادة دول الخليج بأنهم بنوا علاقات أفضل مع إدارة الرئيس دونالد ترمب مقارنة بسابقاتها، خاصة في سياق تركيزها على الفرص الاقتصادية. غير أن الحرب الحالية كشفت عن أزمة ثقة متنامية؛ نظرًا إلى أن الولايات المتحدة خاضت حربًا تمسّ مصالح دول الخليج العربية الحيوية وأمنها، متحالفةً مع إسرائيل، مع مراعاة مصالح الأخيرة في المقام الأوّل. ويثير نهج تغيير النظام الذي تتبعه إسرائيل قلقًا عميقًا لدى بعض دول الخليج، لما قد يترتب عليه من انهيار مؤسسات الدولة الإيرانية وتداعيات إقليمية يصعب احتواؤها، لا سيما أن هذه الدول لن تكون بمنأى عنها. في الوقت ذاته، تتزايد الشكوك في قدرة الولايات المتحدة على ضمان الحماية الكافية، أو حتى رغبتها في ذلك، سواء عبر تأمين المنشآت النفطية وخطوط الملاحة أو من خلال تعويض حلفائها بالصواريخ الاعتراضية اللازمة لصدّ الهجمات الإيرانية. ونتيجة لذلك، يتبلور إدراكٌ متنامٍ لدى الرأي العام في دول الخليج العربية بأنّ القواعد العسكرية الأميركية تتحول من عنصر ردع وأمن إلى مصدر تهديد[28].

يمثّل هذا الشعور المتزايد بعدم الأمان صدمةً لمنطقةٍ طالما اعتقدت أنها بمنأى عن الاضطرابات المحيطة بها منذ الغزو الأميركي للعراق. فقد أعادت الحرب على إيران دول الخليج العربية، بقوة وربما على نحو دائم، إلى واقعها الجغرافي الصلب، حيث لم يعد خطر الاستهداف الإيراني احتمالاً نظريًا، بل أصبح واقعًا ملموسًا. وإذا لم يتمّ التوصّل إلى تفاهم مع إيران ضمن إطار أمن إقليمي شامل في ظل استمرار نظامها الحالي، فمن المرجّح أن تظلّ دول الخليج تشعر بتهديد مستمر لأمنها المباشر وطرق نقل النفط. أمّا في حال انهيار النظام وتفكك الدولة الإيرانية، فسوف تواجه المنطقة سيناريوهات أشد خطورة، تشمل تدفقات اللاجئين، وتعطّل حركة الملاحة، وانتشار التطرف، وامتداد الصراعات عبر الحدود. فالانزلاق نحو دولة فاشلة - وهي دولة يزيد عدد سكانها على 90 مليون نسمة وتضم تركيبة عرقية معقّدة - يخلق بيئة من عدم الاستقرار طويل الأمد على الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية. والأهم من ذلك، يترسّخ إدراك متزايد بأنّ الاعتماد على الولايات المتحدة لتوفير الحماية لم يعد أمرًا مضمونًا[29].

تثير الحرب تساؤلات جوهرية حول مستقبل الضمانات الأمنية الأميركية في المنطقة. ومع تقييم دول الخليج أداء القوات الأميركية خلال هذا الصراع، من المتوقَّع أن تتصاعد النقاشات حول مدى موثوقية هذه الحماية وكفايتها. وقد يدفع هذا الوضع إلى تسريع الجهود الرامية إلى تنويع الشراكات الأمنية، بما يشمل توسيع الانفتاح على قوى أخرى، مثل تركيا وباكستان والهند[30]. فقد ترى دول الخليج أن من الضروري تعزيز علاقاتها مع قوى متوسطة إضافية في أوروبا وشرق آسيا، وهي دول تتأثر إلى حد بعيد عند تعرّض قواعد النظام الدولي للضغط[31].

---

27 "الهجمات الإيرانية على دول الخليج العربية: الدوافع والتداعيات المحتملة".

28 "The United States Could Lose the Gulf," *Foreign Policy*, 5/3/2026, accessed on 6/4/2026, at: https://acr.ps/1L9Ba6Z

29 "The United States Could Lose the Gulf."

30 "Caught in the Crossfire: Gulf Security and Strategy in the US–Israel War on Iran."

31 "How Gulf Defense Capabilities Are Preventing Further Escalation with Iran."

ولم تستغرق الهجمات الإيرانية سوى أيام قليلة لتدفع دول الخليج، التي اعتمدت، سنوات طويلة، على الضمانات الأمنية الأميركية، إلى إدراك ضرورة تعزيز قدراتها الدفاعية. فعلى الرغم من وجود قواعد أميركية كبرى في المنطقة، واجهت تحديات ملموسة، أبرزها ارتفاع تكلفة الصواريخ الاعتراضية الأميركية ونقصها على المستوى العالمي. وفي هذا السياق، اتجهت السعودية وقطر والإمارات للاستفادة من الخبرة الأوكرانية في مواجهة الطائرات المسيّرة، بينما حصلت الإمارات على دعم من فرنسا وأستراليا، وطلبت عدة دول خليجية من إيطاليا تزويدها بأنظمة مضادّة للطائرات المسيّرة وأنظمة الدفاع الجوي. وتعكس هذه التحركات تزايد الشكوك لدى دول الخليج في فاعلية الضمانات الأمنية الأميركية. فمع أن جميع هذه الدول ترتبط بشراكات أمنية وثيقة مع الولايات المتحدة، حيث صُنّفت السعودية وقطر والكويت والبحرين "حليفة رئيسة من خارج الناتو"، وتُعدّ الإمارات شريكًا دفاعيًا رئيسًا[32]، فقد عززت الحرب الجارية على إيران المخاوف من محدودية موثوقية هذه الضمانات، وأثارت انتقادات متزايدة للقدرة الواقعية للحماية التي توفرها واشنطن. وقد أشار وزير خارجية سلطنة عُمان، بدر البوسعيدي، إلى أنّ الوقت قد حان لدول الخليج لتعيد النظر في استراتيجياتها الدفاعية، في سياق نقاش داخل المنطقة[33] حول فاعلية بعض الترتيبات الأمنية المعمول بها.

رابعًا: أمن الطاقة

مثّلت الهجمات الإيرانية على دول الخليج العربية أخطر تهديد للأمن المادي لدول مجلس التعاون منذ الغزو العراقي للكويت (1990–1991)، وألقت بظلالها على قطاعات حيوية، مثل الطيران والسياحة، التي تمثّل ركائز أساسية في استراتيجيات التنويع الاقتصادي. ويبرز التهديد الاقتصادي الأكبر في اضطراب صادرات الطاقة. إذ يؤدي إغلاق مضيق هرمز عمليًا إلى تعطّل جزء كبير من صادرات النفط والغاز الخليجية، مع ما يترتب عليه من تداعيات عميقة على إيرادات الدول والأسواق العالمية. وعلى الرغم من سعي بعض الدول، وعلى رأسها السعودية، إلى تطوير مسارات تصدير بديلة، لا سيما عبر خط أنابيب "شرق-غرب" إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر، فإن هذه الخيارات تظل محدودة، إذ لا يمكنها استيعاب سوى جزء من الصادرات، يُقدَّر بنحو خمسة ملايين برميل يوميًا[34]. وكشفت الحرب على إيران عن هشاشة اقتصادات الخليج المعتمدة على الطاقة، إذ أدّت اضطرابات الملاحة في مضيق هرمز إلى تراكم النفط والغاز في مرافق التخزين، ما دفع بعض الدول إلى خفض الإنتاج بسبب محدودية السعة التخزينية. وفي هذا السياق، اضطرت السعودية إلى تقليص إنتاجها بنحو مليونيَ برميل يوميًا[35]. وعلى الرغم من استعداد دول الخليج لمثل هذه السيناريوهات، فإن تطورات الصراع أظهرت أن هذه الاستعدادات لا تزال غير كافية للتعامل مع اضطراب طويل الأمد وواسع النطاق في طرق التجارة والطاقة. كما أن المسارات البديلة نفسها ليست بمنأى عن المخاطر، لا سيما مع مشاركة الحوثيين في الصراع، ما يثير مخاوف من تعطّل حركة الملاحة في مضيق باب المندب[36]، وهو نقطة حيوية في البحر الأحمر. وفي حال تعرّض مضيقَي هرمز وباب المندب للاضطراب معًا، ستواجه دول الخليج قيودًا غير مسبوقة على قدرتها التصديرية. وتشير هذه المعطيات مجتمعةً إلى احتمال انكماش في اقتصاداتها، تتحدد شدته بمدى استمرار الصراع وحدّته[37].

---

32 "Sucked Into War, Gulf Countries Face the Limits of U.S. Security Guarantees," *The New York Times*, 17/3/2026, accessed on 6/4/2026, at: https://acr.ps/1L9B9PK

33 "وزير الخارجية العماني: هدف الحرب تغيير المنطقة ومنع قيام دولة فلسطينية والدفع للتطبيع"، **عربي 21**، 2026/3/12، شوهد في 2026/4/5، في: https://acr.ps/1L9Ba3K

34 "Caught in the Crossfire: Gulf Security and Strategy in the US–Israel War on Iran."

35 تراجع إنتاجها النفطي إلى نحو ثمانية ملايين برميل يوميًا، بعد تعليقه في حقليّ السفانية والزلف البحريَّين. ينظر: "مصدران: السعودية تخفض إنتاجها النفطي إلى نحو 8 ملايين ب/ي"، **رويترز**، 2026/3/13، شوهد في 2026/4/5، في: https://acr.ps/1L9Baj9

36 في اليوم الـ29 من الحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران، أطلق الحوثيون صواريخ أول مرة خلال الحرب في اتجاه بئر السبع وإيلات.

37 "Caught in the Crossfire: Gulf Security and Strategy in the US–Israel War on Iran."

تتشارك دول الخليج مصلحة اقتصادية حيوية في استئناف تدفقات النفط والغاز. ففي سياق تعذّر التصدير عبر مضيق هرمز، لا تتوافر لديها سوى سعة تخزين محدودة تكفي نحو ثلاثة أسابيع، ما يضطرها إلى خفض الإنتاج مع امتلاء هذه السعات. ووفقًا لتقديرات وكالة الطاقة الدولية، تراوح طاقة استيعاب خطوط الأنابيب في السعودية والإمارات، التي تتجاوز المضيق، بين 3.5 و5.5 ملايين برميل يوميًا، وهو ما لا يمثل، في أفضل الأحوال، سوى تعويض جزئي مقارنةً بنحو 20 مليون برميل يوميًا كانت تعبر المضيق في بداية عام 2025[38].

يقع قطاعا الشحن والطاقة في قلب التصعيد الراهن، إذ يمر عبر مضيق هرمز نحو 30 في المئة من تجارة النفط الخام العالمية المنقولة بحرًا، وحوالى 20 في المئة من تجارة الغاز الطبيعي المُسال[39]. وقد دفع تصاعد المخاطر الأمنية وارتفاع أقساط التأمين عددًا كبيرًا من مشغّلي السفن إلى تجنّب عبور المضيق، ما أدى إلى تكدّس عدد من السفن التجارية خارجه.

سيؤدي أيّ اضطراب طويل الأمد في حركة الشحن إلى تعطّل تدفقات النفط والغاز إلى الأسواق العالمية، ما يؤثّر على نحو خاص في الدول الأكثر اعتمادًا على إمدادات الشرق الأوسط. وعلى الرغم من إمكانية لجوء بعض الدول المستوردة إلى مخزوناتها الاستراتيجية لتعويض النقص، فإنّ هذا الحل يظل مؤقتًا وغير مستدام. وتُظهر البيانات أنّ أكثر من 38 في المئة من واردات الصين البحرية من النفط الخام تأتي من الخليج، بينما تعتمد اليابان أكثر على نفط المنطقة، لا سيما السعودي. أما أوروبا، فتداعيات الاضطراب لديها مختلفة، إذ يُقدَّر أنّ نحو 45 في المئة من وقود الطيران الأوروبي مصدره المنطقة. ولن تكون الدول المصدّرة بمنأى عن هذه التأثيرات؛ فالعراق، الذي تعتمد نحو 90 في المئة من إيراداته على النفط، سيواجه ضغوطًا مالية كبيرة في حال استمرار التعطّل. وتظل شدة الاضطراب مرتبطة بمدة التصعيد ومستواه، إضافة إلى مدى تصعيد إيران لهجماتها على البنية التحتية للطاقة وتهديدها حركة الملاحة. وسيتشكّل هذا القرار جزئيًا في ضوء المصالح والحسابات الطاقوية الإيرانية ذاتها[40].

خامسًا: مستقبل مجلس التعاون بوصفه صيغة أمنية ودفاعية

تشير الحرب على إيران إلى أن أمن الخليج لم يعد قابلًا للإدارة عبر مقاربات وطنية منفردة أو من خلال الاعتماد الأحادي على المظلة الأمنية الأميركية، بل أصبح قضية أمن إقليمي جماعي تتطلب إعادة صياغة منظومة الردع والدفاع المشترك. وفي هذا السياق، من المتوقع أن تشهد المرحلة المقبلة توسيع الانفتاح على شراكات عسكرية دولية لا تقتصر على الولايات المتحدة، بالتوازي مع تعزيز القدرات الذاتية، لا سيما في مجالات الدفاع الجوي والصاروخي، والأمن السيبراني، وحماية الممرات البحرية. وفي نهاية المطاف، ستظل قدرة دول الخليج على بلورة رؤية جماعية للأمن الإقليمي - توازن بين متطلبات الردع واستحقاقات الاستقرار الاقتصادي والانخراط في نظام الطاقة العالمي - عاملًا حاسمًا في تحديد ملامح الاستقرار ومستقبل الترتيبات الأمنية في المنطقة خلال العقد المقبل[41]. ومن الواضح أنّ تداعيات هذا الصراع ستتجاوز حدوده الزمنية المباشرة.

---

38 International Energy Agency (IEA), "Strait of Hormuz," *Factsheet*, February 2026, accessed on 6/4/2026, at: https://acr.ps/1L9B9So

39 Ibid.

40 تتأثر حسابات إيران نفسها بعوامل السوق، إذ تشير بيانات تتبّع السفن إلى امتلاكها نحو 200 مليون برميل من النفط المخزّن على الناقلات أو في طريقه إلى الأسواق. وإذا تعذّر عليها التصدير عبر مضيق هرمز خلال الصراع، فيمكنها الاعتماد جزئيًا على هذه الكميات المخزّنة خارج الخليج، وإن ظل حجم الصادرات وأسعارها مرتبطين بمستويات الطلب العالمي. ينظر: "الحرب تصل إلى الخليج"، **تحليل السياسات**، معهد واشنطن، 2026/3/4، شوهد في 2026/4/6، في: https://acr.ps/1L9Baej

41 "التحولات الاستراتيجية في أمن الخليج: من التفاوض والردع إلى الانخراط في المواجهة".

فبالنسبة إلى دول الخليج، يُرجَّح أن تستمر آثاره السياسية والاقتصادية والأمنية فترة طويلة، وأن تُسهم بعمق في إعادة تشكيل سياساتها وتوجهاتها الاستراتيجية.[42]

تُعدّ الصدمة الراهنة التي تعرّضت لها المنطقة غير مسبوقة في التاريخ الحديث لدول الخليج. فبينما كانت الأزمات السابقة عادةً تقتصر على دولة أو دولتين من دول المجلس، فرضت الحرب على إيران مواجهة إقليمية واسعة شملت دول الخليج الستّ، وإن كانت بدرجات متفاوتة. والسؤال المطروح هو ما إذا كانت هذه الأزمة كفيلة بدفع دول الخليج نحو استجابة جماعية حقيقية. وتوجد بالفعل مؤشرات على أن بعض الأطراف بدأت تفكّر في هذا الاتجاه. فمنذ تأسيس مجلس التعاون عام 1981 مرورًا بالغزو العراقي للكويت عام 1990، وصولًا إلى الحرب الجارية على إيران، تعثّرت مبادرات الأمن الجماعي، بسبب تردّد الدول في تقاسم الأعباء، وتفضيلها الشراكات الثنائية مع القوى الخارجية، إضافةً إلى غياب رؤية موحّدة للتهديدات.

وحتى إذا انتهت الحرب قريبًا ولم تتحول إلى صراع طويل الأمد، فإن إعادة بناء الثقة والعلاقات الدبلوماسية مع طهران لن تكون عملية سريعة. ويعود ذلك جزئيًا إلى أنّ دول الخليج وإيران كانت قد أحرزت تقدمًا ملحوظًا نحو خفض التصعيد في السنوات الأخيرة، إلا أن هذه الدينامية تعطّلت مرتين، بفعل الهجمات الإسرائيلية - الأميركية على إيران، في حزيران/ يونيو 2025، وفي شباط/ فبراير – نيسان/ أبريل 2026.[43] ومن المرجّح أن تتزايد الشكوك في موثوقية الضمانات الأمنية الأميركية، خاصة أن تصرفات واشنطن عرّضت دول الخليج للخطر. كما كشفت القرارات الأميركية قبل الحرب وأثناءها عن وجود تفاوت في الرؤى بشأن الأمن والاستقرار الإقليمي، إضافة إلى محدودية قدرة قادة الخليج على التأثير في سياسات البيت الأبيض، على الرغم من تعهداتهم باستثمار أكثر من 3 تريليونات دولار في الاقتصاد الأميركي، منذ عودة ترمب إلى الرئاسة في كانون الثاني/ يناير 2025. وتُعدّ هذه قضايا استراتيجية كبرى، تزداد إلحاحًا مع استمرار الحرب وتصاعد آثارها المباشرة وغير المباشرة في الاقتصاد والمجتمع.

تدرك دول الخليج أنّ الحرب على إيران فرضت عليها مخاطر غير مرغوب فيها، وأن عليها اتخاذ ما يلزم لتجنّب تداعياتها، بما في ذلك احتمال انتقال الحرب إلى مرحلة "التدمير المتبادل" للبنية التحتية الحيوية.[44] ومع ذلك، لا تتصرف حكومات هذه الدول بوصفها كتلة واحدة، إذ تتبنّى سياسات متباينة تجاه إيران وإسرائيل، بل تظهر أحيانًا توترات ملحوظة فيما بينها. ويبدو أن بعض الدول أكثر قدرة على تحمّل حرب طويلة الأمد، في حين يكتفي بعضها الآخر بالدعم الأميركي الذي تلقّاه[45].

لا يزال المسار العام للحرب غير واضح، إلا أن مرحلة ما بعد الصراع قد تنطوي على مخاطر بالغة. ومن أبرز هذه المخاطر احتمال انهيار الدولة أو تفاقم حالة عدم الاستقرار داخل إيران؛ إذ إن تآكل سلطة الدولة، كما حدث في العراق وسورية، قد يفتح الباب أمام مصدر جديد وغير متوقّع لعدم الاستقرار في المنطقة. ويبرز عامل آخر يتعلق بتوجهات السياسة الإقليمية الإسرائيلية في حال إضعاف إيران على نحو كبير أو تفككها، إذ قد تشكّل إسرائيل، ضمن بيئة استراتيجية متحولة، تهديدًا إضافيًا لدول الخليج. وفي كل الأحوال، يشهد النظام الإقليمي بالفعل تحولات عميقة، ما يفرض على صانعي القرار في دول الخليج العربية إجراء تقييم دقيق لتداعيات هذه التغيرات على الأمن الإقليمي وعلى استقرارها.[46]

---

42 "How Gulf Defense Capabilities Are Preventing Further Escalation with Iran."

43 "The Gulf States' Offensive Options against Iran."

44 Kristian Coates Ulrichsen, "The GCC States and the War on Iran: Rethinking Responses to Unwanted Consequences," Arab Center Washington DC, 19/3/2026, accessed on 6/4/2026, at: https://acr.ps/1L9B9TS

45 "Sucked Into War, Gulf Countries Face the Limits of U.S. Security Guarantees."

46 "From Passive to Active Defense: Gulf Countries' Options in Responding to Iran's Aggression," Emirates Policy Center, 6/3/2026, accessed on 6/4/2026, at: https://acr.ps/1L9B9O0

سادسًا: المحاور المقترحة

بناءً على ما سبق، تهدف الدورة الثالثة عشرة لمنتدى دراسات الخليج إلى بحث هذه القضايا المتصلة بأمن دول الخليج العربية في ظل الحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران وتداعياتها، وذلك من خلال مجموعة من المحاور، أبرزها:

1. التهديدات الأمنية والاستراتيجية التي تواجه دول الخليج العربية في ظل الحرب على إيران.
2. تداعيات الحرب على أمن الطاقة، والأمن الغذائي والمائي لدول الخليج العربية، وما يستتبع ذلك من إعادة تقييم للبنية التحتية للطاقة ومسارات التجارة.
3. الانعكاسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحرب على دول الخليج العربية.
4. الإمكانات العسكرية والدفاعية لدول الخليج وقدرتها على التكيّف مع التحديات التي فرضتها الحرب.
5. طبيعة التحالفات السياسية والعسكرية الراهنة، والتحولات المتوقعة بشأنها في ضوء الحرب.
6. الجدوى الاستراتيجية للترتيبات الأمنية مع الولايات المتحدة.
7. تنويع الشراكات الأمنية.
8. انعكاسات الحرب على مستقبل الصناعات العسكرية والأمنية في دول الخليج.
9. تداعيات الحرب على توازنات القوى الإقليمية.
10. مستقبل مجلس التعاون بوصفه منظومة أمنية ودفاعية وإمكانية تطويرها.

المحور الثاني: السياسات اللغوية في بلدان الخليج العربية: السياقات والتوجهات والمضامين

أعلن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أواخرَ عام 2025، اكتمال أعمال **معجم الدوحة التاريخي للغة العربية**، الذي عمل عليه المركز أكثر من عقد من الزمان، وأسهم فيه مئات من الخبراء اللغويين والمعجميين.

وقد لا يكون من المصادفة أن يحمل المعجم التاريخي الأول في عمر اللغة العربية اسم "الدوحة"، عاصمة دولة قطر، وإحدى الحواضر الكبرى في منطقة الخليج، فإلى جانب ما يمكن أن يُفهَم من هذا الأمر ويفسّر من خلاله، تشغل المسألة اللغوية حيزًا غير قليل الأهمية للدولة الخليجية الحديثة، ربما يفوق ما حازته من أهمية لدولة المشرق، فالدولة الخليجية، التي لم تعمد إلى إنشاء مؤسسات أكاديمية كالمجامع العلمية أو اللغوية إلّا جزئيًا ومتأخرًا[47]، أنشأت في المقابل عددًا من المراكز لصيانة اللغة العربية، يفوق عددُها وحجم نشاطها ما أُسّس في المشرق[48]، وأطلقت مشاريع ضخمة ذات صلة باللغة العربية، منها ما أطلقته من جوائز ذات صلة باللغة وفنونها[49]، فضلًا عن المعاجم التاريخية، التي تُعدّ المشاريع الأضخم في هذا المجال.

أولًا: مركزية المسألة اللغوية للدولة الخليجية الحديثة

ترتبط مركزيةُ مسألة اللغة العربية للدولة الخليجية بمركزية الهوية العربية نفسها لهذه الدولة، التي كانت هاجسًا تأسيسيًا، ولا سيما في موجة الاستقلال الأخيرة في مطلع سبعينيات القرن العشرين، إذ تُظهر الوثائق المؤسِّسة للدولة الخليجية الحديثة كيف سعت هذه الدولةُ – وهي تنشأ كياناتٍ صغيرة في سياق قوى إقليمية كبيرة – إلى الالتحاق بمراكز الهوية العربية القارة. ومن ثم، لم تكن الهويةُ العربية للدولة الخليجية نتاجَ حركة قومية، على نحو ما كانت عليه دولةُ المشرق، ولا أداةً وسلاحًا مفهوميًا وفكريًا تنسلخ به وتتحرر من براثن استعمار استيطاني، على نحو ما كانت عليه دولةُ المغرب، بل عنصرًا يُلحِقها بفضاء سياسي وثقافي أوسع، كانت في أمسّ الحاجة إليه في حقبة التأسيس. من هنا، كان سؤالُ اللغة من الأسئلة الأولى لدولة ما بعد الاستقلال في الخليج، وكان حاضرًا في سائر الأطر المنظِّمة للدولة الخليجية، من دساتير وقوانين وسياسات، وسوى ذلك[50].

وإذا كان سؤالُ الهوية هو المنطلق الأول في حضور المسألة اللغوية بالنسبة إلى الدولة الخليجية، وهي في مرحلة التأسيس وبناء الدولة، فإنّه كان ينفتح سريعًا على معطيات أخرى شديدة الخطورة والأهمية، في صدارتها أنّ مجتمعات الخليج، بسبب الوفرة التي أفضت إليها صناعةُ النفط ما بعد اكتشافه، كانت حاضنة لحركة هجرة واسعة، شكّلها طلّاب عمل، قادمون من جنسيات وثقافات مختلفة، ويتحدثون لغات مختلفة، إلى الحد الذي بلغت فيه نسبةُ المواطنين إلى السكّان في بعض بلدان الخليج، وتحديدًا الإمارات العربية المتحدة وقطر، نحو 12 - 13 في المئة فقط[51].

---

47 نذكر مجمع اللغة العربية بالشارقة الذي تأسّس عام 2016، ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية الذي أُنشئ عام 2020.

48 نذكر على سبيل المثال: جمعية حماية اللغة العربية بالإمارات، ومركز أبوظبي للغة العربية، والجمعية القطرية للغة العربية، والجمعية الكويتية للغة العربية.

49 منها جائزة اليونسكو-الشارقة للثقافة العربية التي يموّلها الشيخ سلطان القاسمي، وجائزة الشيخ حمد للترجمة والتفاهم الدولي، وجائزة الدوحة للكتاب العربي، وجائزة الشيخ زايد للكتاب، وجائزة الملك عبد الله بن عبد العزيز للترجمة، وغيرها كثير.

50 **الواقع اللغوي للغة العربية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، (مسقط: مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية، 2025)، ص 23، 72، 124، 180، 232، 281، شوهد في 2026/3/9، في: https://acr.ps/1L9B9kM

51 "National and Foreign Populations in GCC Countries," *GLMM Factsheet*, no. 13, Gulf Research Center, February 2025, accessed on 9/3/2026, at: https://acr.ps/1L9B9MA

وفي الحقيقة، لم يبدأ تعرّفُ مجتمعات الخليج والجزيرة العربية إلى لغات غير العربية ولهجاتها مع التحولات الاجتماعية التي شهدتها هذه المجتمعات ما بعد حقبة النفط، بل كانت ثمة لغات متعايشة (الهندية، والأوردية، والسواحلية، والفارسية، والبلوشية)، نتيجة انخراط هذه المجتمعات في نمط التبادل التجاري في فضاء المحيط الهندي ما قبل النفط، وما أفضى إليه من حركة هجرة لمجموعات سكانية من إثنيات غير العربية، اندمجت بالتدريج في مؤسسات الإدارة والسياسة في المنطقة.

من هنا، يبلغ عدد اللغات التي يُتحدَّث بها في مجتمعات الخليج العشرات، إلى جانب العربية، في صدارتها الإنكليزية والأوردية والفارسية والبنغالية والهندية والمالايالامية والتاغالوغية الفلبينية، فضلًا عن لغات وسط آسيا وشرقها، وشرق أفريقيا، وشرق أوروبا، هذا كله إلى جانب لهجات العربية المتنوعة في سائر المنطقة، واللغات القديمة في منطقة الجزيرة العربية، كالشحرية والحميرية القديمة وبناتها في جنوب سلطنة عُمان واليمن العتيق وجنوب المملكة العربية السعودية.

وفي قلب هذا المشهد اللغوي المعقد، أصبحت الإنكليزية لغةً وسيطة للتواصل بين ناس يأتون من إثنيات مختلفة. وهذا، بلا ريب، أحد أهم ملامح هذا المشهد اللغوي.

يمكن تلمّس الجذور التاريخية للسياسات اللغوية في بلدان الخليج، ولا سيما فيما يتعلق بإدخال الإنكليزية ضمن مناهج المدارس النظامية، الأمر الذي بدأ في الظهور في بدايات القرن العشرين. فعلى سبيل المثال، لم يكن القائمون على المدرسة المباركية في الكويت، التي تأسست عام 1912، راغبين في أن تكون الإنكليزية ضمن مناهج المدرسة، لأنّ المجتمع الكويتي آنذاك لم يكن قادرًا على استساغتها بوصفها لغة الأجانب، وكان الناس حديثي عهد بالدولة العثمانية، مع كرهٍ للأجانب أعداء الدولة. وقد منعت رغبةُ مجلس إدارة المدرسة هذه الشيخَ عبد العزيز الرشيد من تطوير المناهج، إذ أراد إدخال الإنكليزية إلى المدرسة، غير أنّ طلبه رُفض[52]. ونتيجة لذلك، أسس الأهالي في الكويت، بعد نحو عقد من الزمان تقريبًا (1921)، المدرسة الأحمدية، وكان أحد أهم شروطها تدريس الإنكليزية[53]. وفي البحرين، يختلف الأمر جزئيًا، إذ تذكر المصادر البريطانية أنّ مدرسة البلوط، مثلًا، التي أنشأتها الإرسالية الأميركية، واجهت عدم قبول الناس للدخول فيها بسبب الأفكار المسيحية التي كانت تُدرَّس فيها. لكن، في الوقت نفسه كان هناك اتجاه نحو تأسيس مدرسة خاصة بالعجم للمحافظة على الهوية واللغة الفارسيتين، خوفًا من أن تسود الثقافة الإنكليزية في البحرين بسبب السياسات الاستعمارية[54].

غير أنّ التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدتها المنطقة في خلال العقود الأخيرة، ولا سيما حركة الهجرة الواسعة إليها، التي تحدّثنا عنها آنفًا، أعادت طرح العلاقة بين اللغة والهوية في سياق مختلف، ففي ظل العولمة والتعدد الثقافي واتساع الحضور العالمي في مجتمعات الخليج، باتت العربيةُ تؤدي دورًا مهمًا في صياغة السرديات الوطنية المعاصرة، وفي إبراز الخصوصية الثقافية لهذه الدول في الفضاءين الإقليمي والدولي. ويتجلى ذلك في المبادرات والمشاريع الثقافية الكبرى، مثل المتاحف الوطنية والمهرجانات الثقافية والمبادرات المعرفية، التي تسعى إلى توظيف العربية عنصرًا مركزيًا في بناء الهوية الثقافية وتعزيز الحضور الحضاري لهذه البلدان.

اضطرّ هذا كلُّه الدولةَ الخليجية، من جهة، إلى أن تعزّز وضعيةَ اللغة العربية لغةً وطنية للبلاد وأهلها. وقد تجلى ذلك في حزمة من التشريعات التي أصدرتها دولُ الخليج، التي تسعى إلى حماية العربية في سياق

---

52 بدر عبد الله حمد الزويّر، **المدرسة الأحمدية** (الكويت: المطبعة العصرية، 2016)، ص 55.

53 ينظر: المرجع نفسه، ص 42؛ سيف مرزوق الشملان، **من تاريخ الكويت**، ط 2 (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1986)، ص 202.

54 مي بنت محمد آل خليفة، **مائة عام من التعليم النظامي في البحرين** (المنامة: وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين، 1999)، ص 115.

التعددية اللغوية الموصوفة آنفًا[55]، فضلًا عن تعزيز وضعية العربية في المجال العمومي، من قبيل أسماء الشوارع والمؤسسات والمحالّ وتطبيقات الفضاء الافتراضي، وإن كان هذا يستند، في غير قليل من الأحيان، إلى اللهجات المحلية والتراث الشعبي[56].

وهنا، يجب الانتباه إلى أن العربية التي كرّستها المؤسسات والتشريعات هي العربية المعاصرة، التي أشاعها الإعلام العربي وحركة النشر، وهي ليست العربية التي كانت تتداولها مجتمعات الخليج ما قبل حقبة النفط، على نحو ما حفظتها المدوّناتُ والوثائق الخليجية، والتي كانت تتخللها تعبيرات وكلمات وتراكيب مقتبسة من اللهجات المحلية واللغات القديمة واللغات الأجنبية الواردة إلى هذه المجتمعات.

بلغ عدد ما وضعته دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من تشريعات ذات صلة باللغة 574 تشريعًا (السعودية 161، قطر 147، الإمارات 116، عُمان 61، الكويت 48، البحرين 41)، تتعلق بصلة اللغة بمجالات الاقتصاد، ثم القانون، ثم التعليم فالإدارة، ثم سائر المجالات الأخرى، وهي تمثّل ما نسبته 33 في المئة من مجموع التشريعات اللغوية في الدول العربية كافة[57]. وعلى نحو عام، يعدّ بعضُ الأكاديميين المنخرطين في إدارة السياسات اللغوية التعدديةَ اللغوية في مجتمعات الخليج فرصة لتمتين وضعية العربية[58].

ومن جهة أخرى، اضطُرّت الدولة الخليجية، بسبب هذه الحال، إلى أن تدير في الوقت نفسه وضعيةَ اللغات الوافدة، التي تتحدث ببعضها جاليات كبيرة وعريقة، وهو أمر ربمّا تتفرد به بلدان الخليج، ذلك أنّها تشهد داخلها مجتمعات لغوية كاملة، أنتجت بتنظيم من الدولة فضاءاتٍ تتنفس فيها هذه اللغات، من إعلام وتجمعات، وسوى ذلك.

ثانيًا: العربية في مجتمعات الخليج أمام تحدي هيمنة الإنكليزية وتبعاته السوسيولوجية

أمّا التحدي اللغوي الثالث الذي يواجه المجتمعات الخليجية (إلى جانب التحديَين السالفَين: ارتباط اللغة بمسألة الهوية ومركزيتها في مشروع بناء الدولة الخليجية، والتعددية اللغوية التي تشهدها مجتمعات الخليج بسبب احتضانها حركة هجرة واسعة متعددة الإثنيات واللغات)، فهو هيمنة الإنكليزية، وهو تحدٍّ عالمي، لا يقتصر على مجتمعات الخليج، غير أنّه يأخذ وضعًا خاصًا في هذه المجتمعات، التي تحولت فيها الإنكليزيةُ إلى لغة تواصل وسيطة، على نحو ما تقدّم، في سياق مواطنات ومواطنين يتحدثون لغتهم الأم (وهي العربية)، غير أنّهم يمثّلون أقلية سكانية، ومهاجرين يمثّلون الأغلبية، ويتحدثون عشرات اللغات البشرية.

والإنكليزية، هنا، ليست الإنكليزية المعيارية، بل هي صيغة مبسطة، فيها العديد من اللحن النحوي والصرفي والصوتي، ولكنّها تشكّل أساسًا مبسطًا للتواصل. وإذ أدّت الإنكليزية دورًا مهمًا في هذه الوظيفة، فإنّ حضورها المجتمعي الطاغي كان يضغط على اللغة الأم للمواطنات والمواطنين، وكذلك على المهاجرين العرب في مجتمعات الخليج. وكان ذلك يمثّل عاملًا مضافًا لسياسات حماية اللغة العربية، إلى جانب ارتباطها بمسألة هوية الدولة.

---

55 من أبرز التشريعات تلك المتعلّقة بإلزام الجهات الحكومية والمؤسسات العامة والشركات المملوكة للدولة باستعمال اللغة العربية في مراسلاتها ومعاملاتها، مثل الأمر السامي رقم (3/ح/15351) الصادر في السعودية في أيار/ مايو 1980، وقانون رقم (7) لسنة 2019 بشأن حماية اللغة العربية في قطر، ووثيقة "أحوال وجوبية استعمال اللغة العربية" التي أصدرتها الأمانة العامة لمجلس الوزراء في عُمان في حزيران/ يونيو 2025. ويأتي في هذا السياق "ميثاق اللغة العربية" في الإمارات، الذي أُطلق عام 2012 ليكون مرجعًا لجميع السياسات والقوانين المتعلّقة بحماية اللغة العربية وتعزيزها.

56 تستعرض دراسة **الواقع اللغوي للغة العربية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** التشريعات التي اتخذتها دول الخليج في هذا السياق، ينظر: عن الإمارات، ص 58-62؛ والبحرين، ص 105-109؛ والسعودية، ص 156-165؛ وعُمان، ص 209-214؛ وقطر، ص 264-267؛ والكويت، ص 310 - 313.

57 بحسب ما رصدته "منظومة بيانات السياسات اللغوية للدول العربية" التي أعدّها مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ينظر: المرجع نفسه، ص 324.

58 المرجع نفسه، ص 64.

غير أنّ الإنكليزية مثّلت كذلك ضغطًا، لا يتصل بطبيعة وضعيتها في المجتمعات الخليجية، فهي – وهذا معطى عالمي – أصبحت لغةَ العلم والمعرفة، والحاجة إليها ضرورية للوفاء بمتطلبات التنمية. وتعضد هذا النزعةُ النيوليبرالية، التي تبنّتها الدولة الخليجية، بحسب ما يحاجّ بعض الباحثين[59]. ولذلك، اتخذت الدولة الخليجية خطوات عدة لتعزيز مكانة الإنكليزية في مؤسسات التعليم، وهي خطوات تنطلق من تصور أداتي للإنكليزية، منها أنّ بعض دول الخليج (البحرين مثلًا) جعلها لغة أجنبية إلزامية في مراحل التعليم كافة[60]. ومع ذلك، كان هذا ينتهي، على نحو ما حصل في سائر العالم، إلى التعارض والنزاع بين لغة البلاد والإنكليزية بوصفها اللغة الكونية للمعرفة، الذي كان يتحول إلى ما يشبه النزاع الأيديولوجي. ولعلّ هذا كان يأخذ طابعًا خاصًا في مجتمعات الخليج، التي تأخذ فيها العربية خصوصيةً مرتبطة بالهوية وامتياز المواطنة الأصلية في مجتمعات متعددة الإثنيات، على نحو ما تقدّم[61].

ظهر هذا التوتر، في أحد أكثر أمثلته وضوحًا، في مشروع "التعليم لعصر جديد"، الذي أطلقته دولة قطر عام 2002، بالتعاون مع مؤسسة راند، لإصلاح التعليم وتطويره. وقد حلّت الإنكليزية، جزءًا من مخرجات هذا المشروع، لغةً لتعليم العلوم والرياضيات والتكنولوجيا، محلّ اللغة العربية، غير أنّ الارتباك الذي حصل كان بسبب تطبيق القرار من أعلى إلى أسفل، مغيّبًا مشاركة أصحاب المصلحة في صياغته، وضعف التخطيط والإعداد المسبق لعملية التحول، ونقص تأهيل المعلمين وكفاءتهم في اللغة الإنكليزية وضعف مستوى الطلاب فيها بما أعاق فهمهم للمحتوى العلمي، والتحديات المؤسسية واللوجستية، مثل غياب الكتب الدراسية وزيادة الأعباء على المعلمين، وتراجع أداء الطلاب في الاختبارات الوطنية، والمقاومة الاجتماعية الثقافية الناتجة من المخاوف من تهميش اللغة العربية وتهديد الهوية الثقافية واللغوية. وأفضى ذلك إلى التراجع عن المشروع عام 2012.[62]

وتُعَدّ معرفة الإنكليزية، إلى جانب هذا البعد المعرفي العالمي، شرطًا أساسيًا للالتحاق بالوظائف والترقّي المهني، في قطاعات واسعة من الاقتصاد المعولم، ولا سيما في الشركات المتعددة الجنسيات والقطاع الخاص، في حين ترتبط العربية في كثير من الأحيان بوظائف الإدارة الحكومية والقطاعات المرتبطة بالدولة. ويؤدي هذا التوزيع الوظيفي للّغات إلى نشوء نوع من التراتبية اللغوية التي قد تنعكس على فرص العمل والامتيازات المهنية، كما قد تسهم في تشكيل بعض أنماط التفاوت الاجتماعي بين المواطنين والمقيمين، أو بين الفئات المختلفة داخل سوق العمل.

في الحقيقة، يخلق مشهد لغوي على هذه الشاكلة، وما يفضي إليه من تفاوتات وتراتبيات ضمنية، في المسارات التعليمية والمهنية، مرتبطة بالمكانة الاجتماعية والإدارية والسياسية للعربية والإنكليزية، عوالمَ متجاورة، تتعثر في إمكانيات الاندماج الاجتماعي بينها. وبكلمة، لم تعد اللغة في مجتمعات الخليج معطى ثقافيًا أو هوياتيًا فحسب، بل عنصرًا يدخل في إعادة توزيع الفرص والامتيازات، وفي تشكيل مواقع الأفراد داخل البنية الاجتماعية والاقتصادية، وهو أمر نعتقد أنه يستحق وقفة سوسيولوجية وسوسيولسانية، لبناء إطار تحليلي لفهم مجتمعات الخليج، يضع ويربط في أفق واحد بين التعليم وسوق العمل والتشريعات والمجال العام.

---

59 Osman Z. Barnawi, *Neoliberalism and English Language Education Policies in the Arabian Gulf* (Abingdon: Routledge, 2018).

60 **الواقع اللغوي للغة العربية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ص 69.

61 Sara Hillman, "'I'm a Heritage Speaker of the Damascene Dialect of Arabic': Negotiating the Identity Label of Arabic Heritage Language Learner," *Heritage Language Journal*, vol. 16, no. 3 (2019), pp. 296-317; Sarah Hopkyns, *The Impact of Global English on Cultural Identities in the United Arab Emirates: Wanted not Welcome* (Abingdon: Routledge, 2020); Sara Hillman, "Language Policies and Ideologies in Qatar: Is Resistance to English-Medium Instruction the Right Resistance?," in: Mark Wyatt & Glenda El Gamal (eds.), *English as a Medium of Instruction on the Arabian Peninsula* (Abingdon: Routledge, 2023).

62 Eiman Mustafawi & Kassim Shaaban, "Language Policies in Education in Qatar between 2003 and 2012: From Local to Global then Back to Local," *Language Policy*, no. 18 (2019), pp. 209 - 242.

ومع التحولات التكنولوجية المتسارعة في العقدَين الأخيرَين، برزت تحديات وفرص جديدة تتصل بمكانة اللغة العربية في الفضاء الرقمي، فقد أصبحت المنصات الرقمية ووسائط التواصل الاجتماعي والتطبيقات القائمة على الذكاء الاصطناعي من أبرز البيئات التي تتشكل فيها الممارسات اللغوية المعاصرة. وفي هذا السياق، يطرح حضور العربية في المحتوى الرقمي، وفي تطبيقات المعالجة الحاسوبية للغة، وفي سياسات التعريب التقني، أسئلة جديدة عن مستقبل العربية في مجالات المعرفة والتواصل، كما أفرز الفضاء الرقمي أنماطًا لغوية هجينة تجمع بين الفصحى واللهجات المحلية واللغات الأجنبية.

استنادًا إلى ما تقدَّم، وبسبب مركزية المسألة اللغوية في بلدان الخليج، وما أفضت إليه من سياسات لغوية، واتساقًا مع الأجندة البحثية للمركز العربي، التي كان **معجم الدوحة التاريخي للغة العربية** مفردةً مركزية فيها، فكّر المركز أن يبسط "السياسات اللغوية في بلدان الخليج العربية" موضوعًا للدراسة والبحث، في المسار الثاني من الدورة الثالثة عشرة من منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية. وهو إذ يقوم بذلك، يسعى لأن يُراكِم على الجهود المهمة وغير القليلة في هذا المجال، من دراساتٍ ومؤتمراتٍ أكاديمية تناولت الموضوع، بمعنى أنّ المركز، عبر هذا المنتدى، يسعى إلى استئناف النظر النقدي في موضوع السياسات اللغوية في بلدان الخليج العربية، لفهم مضامينها وتوجهاتها وإجراءاتها وآلياتها، وما أنتجته من مؤسسات وتشريعات، مضافًا إليه فهم السياقات السياسية والثقافية واللغوية والسوسيولوجية والدولتية والاقتصادية، التي حدّدت وأنتجت سياسات لغوية على هذه الشاكلة. من هنا، تنبني محاور البحث التي نقترحها هنا على هذه المفردات جميعًا.

ثالثًا: محاور مقترحة

1. العربية في الخليج وتطورها: منظور تاريخي.
2. التشريعات ذات الصلة باللغة في دول الخليج.
3. سياسات إدارة وضعية اللغات الأجنبية في بلدان الخليج.
4. وضعية اللغات الأجنبية المتعايشة في مجتمعات الخليج ما قبل حقبة النفط، وموقعها من المشهد اللغوي الراهن في بلدان الخليج، ومدى عناية السياسات اللغوية المعاصرة بها.
5. كيف تتعامل السياسات اللغوية مع لهجات العربية المحلية ومع اللغات القديمة في الجزيرة العربية (الشحرية، الحميرية القديمة وبناتها في جنوب عُمان واليمن العتيق وجنوب السعودية).
6. ما مصير اللغات القديمة في المنطقة؟ كيف تتعامل معها الدولة والمجتمع؟ هل ثمة سياسات وآليات لحفظها ودراستها وتعميق المعرفة بها؟
7. كيفية التعامل مع هيمنة اللغة الإنكليزية في بلدان الخليج.
8. السياسات ذات الصلة بلغة التعليم.
9. مراكز حماية اللغة العربية في مجتمعات الخليج.
10. اللغة العربية والتحوّل الرقمي.
11. اللغة العربية في سوق العمل.
12. اللغة في مجتمعات الخليج موردًا اجتماعيًا واقتصاديًا يشارك في توزيع القيمة والفرص داخل المجتمع.
13. اللغة العربية واللهجات في الخليج.

14. المشهد اللغوي في بلدان الخليج وصناعة التفاوتات الاجتماعية.
15. السياسات اللغوية وأنماط التفاوت الاجتماعي، ولا سيما في مجتمعات الخليج التي تتسم بتعدد لغوي كثيف وسوق عمل شديدة التمايز.
16. اللغة العربية والهوية والهجرة والتعددية الثقافية.
17. وضعية اللغة العربية في الإعلام والثقافة الخليجيَين.
18. الدولة الخليجية وتنظيم المجال اللغوي.

نواظم المشاركة في المنتدى

- تستقبل اللجنة العلمية ملخصات الأوراق البحثية المقترحة (في نحو 350 كلمة)، وتشمل الإشكالية، وجردًا موجزًا للأدبيات السابقة، والفرضية/ الأطروحة الأساسية، والمنهج، والمراجع والمصادر الرئيسة، في موعد أقصاه يوم السبت 16 أيّار/ مايو 2026.

- يُرسل الملخص مرفقًا بسيرة ذاتية محدّثة، وصورة شخصية بجودة عالية، بعد إنشاء حساب مستخدم على نظام الباحثين الخاص بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، على الرابط التالي:

https://researchers.dohainstitute.org

(ينظر: دليل تقديم مساهمة إلى منتدى دراسات الخليج عبر نظام الباحثين).

- تلتزم اللجنة العلمية بإبلاغ الباحثات والباحثين الذين تقدموا بمقترحات للمشاركة في المنتدى، سواء كان ذلك قبولًا أو رفضًا، في موعدٍ أقصاه يوم الخميس 4 حزيران/ يونيو 2026.

- تستقبل اللجنة العلمية، عبر نظام الباحثين الخاص بالمركز العربي، البحوث كاملة (5000-7000 كلمة، شاملةً الهوامش والمراجع)، التي جرت الموافقة على مقترحاتها، بحيث تكون ملتزمة بمواصفات البحث الشكلية والموضوعية التي يعتمدها المركز، وقابلة للتحكيم، وذلك في موعد أقصاه يوم السبت 12 أيلول/ سبتمبر 2026.

- لا تَعني موافقةُ اللجنة العلمية على الملخص موافقةً تلقائية على قبول مشاركة البحث في المنتدى، إنْ لم تقرّ هذه اللجنة الورقةَ البحثية كاملةً بعد إنجازها. وتتولّى اللجنة إعلام الباحث/ة بقرارها.

- يتولّى المركز العربي تغطية نفقات الانتقال والإقامة، ولا يمنح أيّ مكافأة عن أيّ بحث يُقدَّم في المنتدى. وتُعَدّ البحوث ملكية فكرية للمركز.

- يمكن أن يكتب الباحث/ة الورقة البحثية باللغة العربية أو الإنكليزية.

- تُنشر أعمال المنتدى في كتاب باللغة العربية يصدر عن المركز العربي.

** للاستفسار، يرجى التواصل على البريد الإلكتروني: gulf.forum@dohainstitute.edu.qa

المراجع

العربية

آل خليفة، مي بنت محمد. **مائة عام من التعليم النظامي في البحرين**. المنامة: وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين، 1999.

"الحرب تصل إلى الخليج". **تحليل السياسات**، معهد واشنطن. 2026/3/4. في: https://acr.ps/1L9Baej

الزويّر، بدر عبد الله. حمد **المدرسة الأحمدية**. الكويت: المطبعة العصرية، 2016.

الشملان، سيف مرزوق. **من تاريخ الكويت**. ط 2. الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1986.

الكواري، جاسم محمد. "التحولات الاستراتيجية في أمن الخليج: من التفاوض والردع إلى الانخراط في المواجهة". مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية. 2026/3/18. في: https://acr.ps/1L9Ba2k

"الهجمات الإيرانية على دول الخليج العربية: الدوافع والتداعيات المحتملة". **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2026/3/8. في: https://acr.ps/1L9BaiE

الواقع اللغوي للغة العربية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. مسقط: مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية، 2025. في: https://acr.ps/1L9B9kM

الأجنبية

Barnawi, Osman Z. *Neoliberalism and English Language Education Policies in the Arabian Gulf*. Abingdon: Routledge, 2018.

"Caught in the Crossfire: Gulf Security and Strategy in the US–Israel War on Iran." *The Unit for Political Studies*, Arab Center Washington DC. 19/3/2026. at: https://acr.ps/1L9BakG

"Defending the Skies of the Arab Gulf States." International Institute for Strategic Studies (IISS). 18/3/2026. at: https://acr.ps/1L9B9R4

"From Passive to Active Defense: Gulf Countries' Options in Responding to Iran's Aggression." Emirates Policy Center. 6/3/2026. at: https://acr.ps/1L9B9O0

Hillman, Sara. "'I'm a Heritage Speaker of the Damascene Dialect of Arabic': Negotiating the Identity Label of Arabic Heritage Language Learner." *Heritage Language Journal*. vol. 16, no. 3 (2019).

Hopkyns, Sarah. *The Impact of Global English on Cultural Identities in the United Arab Emirates: Wanted not Welcome*. Abingdon: Routledge, 2020.

"How Gulf Defense Capabilities Are Preventing Further Escalation with Iran." Middle East Council on Global Affairs. 15/3/2026. at: https://acr.ps/1L9Ba3q

International Energy Agency (IEA). "Strait of Hormuz." *Factsheet*. February 2026. at: https://acr.ps/1L9B9So

International Institute for Strategic Studies (IISS). *The Military Balance 2024*. London: Routledge, 2024.

"National and Foreign Populations in GCC Countries." *GLMM Factsheet*, no. 13. Gulf Research Center. February 2025. at: https://acr.ps/1L9B9MA

Mustafawi, Eiman & Kassim Shaaban. "Language Policies in Education in Qatar between 2003 and 2012: From Local to Global then Back to Local." *Language Policy*. no. 18 (2019).

"The Gulf States' Offensive Options against Iran." International Institute for Strategic Studies (IISS). 16/3/2026. at: https://acr.ps/1L9Ba5N

"The United States Could Lose the Gulf." *Foreign Policy*. 5/3/2026. at: https://acr.ps/1L9Ba6Z

Ulrichsen, Kristian Coates. "The GCC States and the War on Iran: Rethinking Responses to Unwanted Consequences." Arab Center Washington DC. 19/3/2026. at: https://acr.ps/1L9B9TS

"What a Battle to Reopen the Strait of Hormuz Would Look Like." *The Economist*. 24/3/2026. at: https://acr.ps/1L9B9GH

Wyatt, Mark & Glenda El Gamal (eds.). *English as a Medium of Instruction on the Arabian Peninsula*. Abingdon: Routledge, 2023.

"20,000 Seafarers Stuck in Persian Gulf: Maritime Chief." *The Wall Street Journal*. 26/3/2026. at: https://acr.ps/1L9Ba3X